

## المحاضرة الأولى

### ماهية وتعريف الإدارة العامة المقارنة

يستخدم العلماء وبعض كتاب الإدارة العامة للتعبير عن المقارنة عدة مصطلحات منها: الإدارة المقارنة، الدراسة المقارنة للإدارة، المنهج المقارن، التحليل المقارن، المدخل المقارن والمدخل البيئي المقارن، وبذلك هم يعنون أن الإدارة العامة المقارنة هي فرع من علم الإدارة العامة يتناول دراسات في البيروقراطية والخدمة المدنية وإدارة التنمية وإدارة المؤسسات العامة والإدارة المحلية وبذلك هي دراسات تطبيقية تتجاوز حدود بلد معين ولا تنصب على بلد بمفرده حيث تقوم بالمقارنة بين الدول حتى أنها تقوم بدراسات مقارنة في المجتمع الواحد على اعتبار أن هنالك تباين وإختلاف في العناصر والقوى البيئية حتى في الدولة الواحدة.

أما إذا انتقلنا للحديث عن مصطلحي الدراسة المقارنة للإدارة العامة والمنهج المقارن للإدارة العامة فإننا نجد أنهما يعبران عن الطريقة المنهجية المتبعة في البحث كتناول عدة أنظمة إدارية والقيام بتطبيق المقارنة بينها لإظهار أوجه الشبه أو الخلاف بينها بهدف التوصل إلى مقترحات لتطوير هذه الأنظمة أي أن المقارنة لا تعدو أن تكون مجرد طريقة مطبقة في مجال الإدارة العامة.

أما مصطلح المدخل البيئي المقارن فيعبر ويبرز أهمية البيئة أو المحيط الخاص بالأنظمة الإدارية في عملية المقارنة، أي أن أنظمة الإدارة العامة هي وليدة بيئتها أي أنه من غير الممكن نقل نظام إدارة عامة ناجح في مجتمع معين إلى مجتمع آخر يختلف عنه لتحقيق نفس النجاح في المجتمع الثاني وبذلك فهو يسعى لدراسة المتغيرات البيئية بغرض إعادة بناء أنظمة للإدارة العامة في هذه المجتمعات لتكون أكثر ملائمة للواقع وبالتالي فعالة وناجحة.

والإختلاف هنا بين المصطلحات ليس خلافا على الألفاظ ولكن الخلاف حول طبيعة الإدارة العامة المقارنة فمنهم من يرى أنها علم قائم بذاته ومنهم من يرى أنها لا تعدو أن تكون طريقة منهجية يتوصل من خلالها الباحث إلى نتائج معينة ضمن بحث مقارنة في التنظيم الإداري وبذلك فإن نتائج بحثه ستلحق بفروع الإدارة العامة.

ولكن من جهة أخرى يمكن اعتبار الإدارة العامة المقارنة علم قائم بذاته لأنه يعبر عن مجموعة المعارف المتناسقة في موضوع معين يتوصل إليها الباحث بإستعمال طريقة منهجية معينة، وهذا ما يعني أن الإدارة العامة المقارنة هي (علم مناهج المقارن في نطاق الإدارة العامة) حيث أنها تعالج قواعد الطريقة المنهجية للمقارنة مطبقة على أنظمة الإدارة العامة بحيث يمكن قول أن نطاق علم الإدارة العامة المقارنة يبدأ حيث ينتهي نطاق البحث في الطريقة المقارنة.

## المحاضرة الثانية

### أهداف الإدارة العامة المقارنة وأهميتها

تهدف الدراسات الإدارية المقارنة إلى تحقيق نوعين من الأغراض يصعب التفضيل بينهما رغم اختلافهما، نظرا للأهمية التي ترتبت عليهما بالنسبة للجهات المعنية بهذه الدراسات. فبالنسبة للجامعات والمعاهد والأقسام العلمية التي عنيت بالدراسات المقارنة تأتي الأغراض الأكاديمية في المقدمة. في حين تولي المنظمات الإقليمية والدولية والهيئات الاستشارية والأجهزة الحكومية المتخصصة في التطوير والإصلاح الإداري اهتمامها للأغراض التطبيقية والعملية.

فأساتذة الإدارة العامة الذين يولون للدراسات المقارنة جل اهتمامهم إنما كانوا يبحثون عن نظريات إدارية عامة يمكن تعميمها على رقعة جغرافية واسعة من هذا العالم بعد أن شعروا بقصور الافتراضات والتعليمات النظرية التي كانوا يستمدونها أو يستنتجونها من دراساتهم ومشاهداتهم من بيئتهم الغربية المتمثلة بمجتمع الولايات المتحدة بوجه خاص لكون المصدر الأول لهذه الدراسات. والمقصود بالنظرية العامة: مجموعة من الافتراضات المنطقية المترابطة التي توضح وتفسر ظاهرة إدارية ما من خلال تحليل العلاقة السببية والعضوية بين متغيرين أو أكثر، لتساعد على التنبؤ بوقوعها في ظل ظروف معينة. ويشترط لتكامل هذه النظرية أن تكون قابلة للاختبار للتحقق من مدى صحتها في الواقع العملي لهيئات متماثلة نسبيا.

وانطلاقا من هذا الهدف الأكاديمي توجه رواد الإدارة العامة المقارنة إلى الأقطار النامية في قارة أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا تدعمهم بعض المؤسسات المعنية بالبحوث بمساعدات مالية ليدرسوا الأجهزة الإدارية ونظم الإدارة العامة، وفي أذهانهم عدد من الافتراضات والتعميمات التي يسعون إلى اختيارها في هذه الأقطار أو للخروج بتعميمات وافتراضات بديلة لها.

وقد عبر الأستاذ شيلز في مقال عن الدراسات المقارنة في الدول النامية عن هذه الأهداف حيث قال ما معناه: "إننا مهتمون بدراسة أقطار العالم الثالث لأن ما يقع فيه من أحداث وما تشهده من ممارسات بدأت تثيرنا وتنبهنا إلى أن دراستنا ستعني فكرنا الأكاديمي وتملاً للخارطة المرسومة في عقولنا وأذهان أبنائنا عن العالم المحيط بنا وبهم".

ومن الأغراض الأكاديمية الأخرى التي تحققها الدراسات الإدارية المقارنة نقل المعرفة، وتبادل المعلومات والمفاهيم، وتوحيد المصطلحات العلمية والأطر النظرية، والتقريب بين مناهج البحث وأساليب التحليل، وتحقيق التعارف والاتصال والحوار بين المختصين والمعنيين بها من خلال المشاركة الفعلية، وتكوين فرق من البحث من أساتذة ينتمون لجامعات وطنية أو إقليمية متعددة، وكذلك عقد الندوات والمؤتمرات التي تناقش فيها البحوث والدراسات المقارنة ويدعى لها ممثلو للأقطار التي تخضع للدراسة. أما الأغراض العلمية والتطبيقية التي تسعى المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة وكذلك المؤسسات الحكومية المعنية بالتغيير والتطوير إلى تحقيقها من خلال الدراسات المقارنة فتتمثل في حاجتها ورغبتها في الاستفادة من التجارب الناجحة ومن التطبيقات والممارسات الحديثة التي تروم الدول الصديقة والمجاورة في التوصل إليها.

وتحقق الدراسات المقارنة الفوائد العلمية الجمة بالنسبة للأقطار المتقاربة إقليمياً أو سياسياً أو عقائدياً والتي تبحث أو تسعى إلى التقارب في نظمها وتطبيقاتها كمرحلة للتوحيد أو التعاون بأي صيغة من الصيغ.

### المحاضرة الثالثة

#### تطور الإدارة العامة المقارنة

ترجع الأصول التاريخية لهذه الدراسة إلى الدراسات المقارنة للأنظمة السياسية بحكم الارتباط الوثيق للإدارة العامة مع علم السياسة، وبالتالي ارتبطت الدراسات المقارنة بالتحليل المقارن لأنظمة الحكومات، فقد كان أرسطو أول من قام بدراسات مقارنة لأنظمة الحكم حيث تناول ما يناهز عن 150 دستور بحثاً عن نظام الحكم الفاضل، أي النظام الذي يتلاءم مع واقع دولة المدينة اليونانية. ولكن البداية الحديثة للإدارة العامة المقارنة بدأت بانفصال علم الإدارة عن علم السياسة وبالتالي انفصالها عن الحكومات المقارنة ولكن رغم هذا الانفصال إلا أنها تأثرت بهذه الدراسات وأخذت بعض سماتها. ويمكن تمييز مرحلتين في النشأة الحديثة للإدارة العامة المقارنة:

**المرحلة الأولى:** تمتد هذه المرحلة من بداية ظهور الإدارة العامة المقارنة كنوع من الإدارة العامة حتى بداية الستينات ويمكن أن نطلق على هذه المرحلة مرحلة النهج التقليدي للدراسات الإدارية المقارنة، وأهم ما تميزت به هذه المرحلة هو سيادة النظم الإدارية الغربية على البحوث المقارنة لأن معظم دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية كانت مستعمرة وبالتالي عدم القدرة على تطبيق البحث المقارن لأن هذه الدول كانت تفتقد للهوية السياسية والإدارية.

ومن أهم الدراسات الإدارية المقارنة دراسة (Zink) الذي تناول طبيعة عمل نظام الحكم الأمريكي على مستوى الحكومة الأمريكية والحكم المحلي وكذلك دراسة (روجيه جريجوار) عن الوظيفة العامة في فرنسا والتي أوضح فيها طبيعة الوظيفة العامة في النظام الإداري الفرنسي كمهنة تتميز بالدوام والإستمرار. ثم انتقلت الدراسات الأوروبية من دراسة الأنظمة الإدارية بشكل منفرد إلى إجراء المقارنات بينها وذلك بالتركيز على الشكل التنظيمي للتنظيمات الإدارية والرقابة في النظام الإداري.

وغالبية هذه الدراسات كانت تنسم بالطابع القانوني أي تركز على البناء الحكومي الرسمي كما أقامته نصوص الوثائق الدستورية والساسية دون أن يشير إلى الواقع الفعلي وإيجاد علاج لمشاكل وقضايا التطبيق الإداري كالمركزية واللامركزية، كما أن هذه الدراسات كانت وصفية أي لم يكون هنالك تحليل للمعطيات كتلك الدراسات التي كرست لإجراء مقارنة بين عدد من دول أوروبا الغربية ولكن هذه الدراسات لم تكون تتضمن أية معايير لتحديد أوجه الشبه وأوجه الخلاف بين الأنظمة الإدارية.

**المرحلة الثانية:** ما ميز هذه المرحلة هو ظهور الدول النامية كمجموعة هامة على مسرح المجتمع الدولي بعد حصول أغلبها على الإستقلال بحيث لم يعد من الممكن تجاهلها في الدراسات الإدارية المقارنة وهذا ما دفع المنشغلين بالإدارة العامة المقارنة لتوسيع نطاق الدراسة بعد ما كان مقتصرراً على النظم الإدارية الغربية وهذا ما ظهر جلياً في كيفية تنفيذ الأمم المتحدة لبرامج المعونة الفنية، التي رأت أن نجاحها مرهون بمستوى الكفاءة الإدارية في كل دولة أي القيام

بدراسة أحوال اقتصاد كل دولة وأنظمتها الإدارية وهذا ما يعني تحليل بناء المجتمع وعلاقات نظام الإدارة العامة فيه وتفاعله معها وهذا ما دعا له (John Gaus) الذي اهتم بالبيئة في دراسة الإدارة العامة بأي بلد ما حيث كان يرى أنه لا يمكن نقل قاعدة معينة من مجتمعها أي المجتمع الذي نشأت فيه ونمت إلى مجتمع آخر دون أن تطرأ عليها تغييرات وتفاعلات مع محيطها الجديد حيث إنها ستأخذ شكلا مختلفا عما كانت عليه.

وهذا ما يعني أن نجاح أي تنظيم إداري في دولة ما لا يعني بالضرورة أنه سوف يصادف نفس النجاح ومن الأمثلة على ذلك دراسة لوثر جولوك عن (إعادة تنظيم الإدارة الحكومية في مصر) ودراسة مصطفى الكثيري عن (الخصوصية التاريخية و الحضارية لبلدان المغرب العربي و دمی انعكاساتها على التنمية الإدارية) وعلى المستوى العربي ظهرت الدراسات الإدارية المقارنة بمنطقة الخليج العربي التي عززت هذه الجهود بإنشاء مجلس التعاون الخليجي سنة 1981 حيث أنها قامت بجمع المعلومات والقيام بمقارنات تشمل مختلف الشؤون الاقتصادية، الإجتماعية، الإدارية، السياسية والعسكرية. أي أنه في هذه المرحلة انتقلت هذه الدراسة من التحليل الجزئي لنظم الإدارة العامة إلى تحليل بناء المجتمع ككل مع نظامه الإداري والخروج من الطابع الغربي للدراسة إلى بيئات مختلفة.

## المحاضرة الرابعة

### استراتيجية الإدارة العامة المقارنة

برز في الدراسات المقارنة عدد من النماذج المقارنة على أساسها تستخدم هذه النماذج لجمع المعلومات والبحث والتحليل للوصول إلى النتائج، ومن أشهر هذه النماذج نموذج ( Fred Riggs) للإدارة العامة في المجتمعات الزراعية والصناعية الذي يقوم على المقارنة بين أنظمة الإدارة العامة من منظور كلي من خلال تفاعل بين الإدارة العامة والبيئة وذلك باتباع خمس متغيرات بيئية هي: الأساس الإقتصادي، البناء الإجتماعي، النظام السياسي، الإطار العقائدي ونظام الاتصالات. بالإضافة إلى نموذج (Sutton) الذي صنف فيه المجتمعات إلى مجموعات لكل خصائصها والتي برهن فيها أنه من خلال الصفات المجتمعية يمكن استقراء نظام الحكم. كذلك الدراسة التي قام بها (Sayre-Koufman) في مجال البيروقراطية حيث درس السلوك البيروقراطي وتفاعله مع البيئة السياسية وهذا النموذج أعطى دفعا ومعلومات قيمة للدراسة التي أعدها أساتذة من جامعة إنديانا عن تركيا، مصر، فرنسا، بوليفيا، الفلبين وتايلند. ومن هنا رأى (waldo) أن المشكلة الأساسية في بناء نماذج لدراسة الإدارة العامة المقارنة يكمن في اختيار نموذج عام يشمل الظاهرة الإدارية ككل.

مع تطور علم الإدارة العامة تعددت المداخل والمناهج المستخدمة في دراسة موضوعاتها من أهمها: المدخل القانوني، المدخل الوظيفي، المدخل السلوكي، المدخل البيئي وأحدثها حركة الإدارة العامة الحديثة.

#### أ- المنهج القانوني

يقوم أساسا على تحليل أنظمة الترقية والترفيه بين عدد من الدول.

#### ب- المنهج الوظيفي

يعتمد على التحليل المقارن للعملية الإدارية بين عدد من المنظمات الحكومية في دول مختلفة، حيث يقوم بجمع المعلومات عن الوظائف الإدارية في أداء هذه المنظمات وتأثير ممارستها على الكفاءة والفاعلية الإدارية دون أن يدرس البيئة الخارجية المؤثرة على هذه المنظمات.

#### ج- المنهج السلوكي

يقوم بالتخيل المقارن وجمع المعلومات عن الأبعاد النفسية والإجتماعية لأداء البيروقراطيات المختلفة من حيث العوامل المحركة لسلوك الأفراد العاملين فيها والمتحركة في إتخاذ القرارات، بالإضافة إلى دراسة أنماط القيادة وأثرها على أداء وسلوك البيروقراطيات.

#### د- المنهج البيئي

لا يمكن أن تكون الدراسة كاملة إلا إذا عايشت الواقع أي تجمع المعلومات من واقع الممارسة الفعلية والمؤثرات البيئية المؤثرة على الموضوع محل الدراسة مع الإستعانة ببعض الأدوات البحثية كالإستقصاءات والمقابلات.

## هـ-أفكار حركة الإدارة الحديثة

يقوم هذا المنهج على أساس تقويم البرامج الحكومية في عدد من الدول كجمع المعلومات عن كيفية تحقيق الأجهزة الحكومية للعدالة في توزيع خدماتها على المواطنين بالإضافة إلى دراسة دور الدولة في توفير فرص العمل ومدى إتاحتها الفرصة لهم للمشاركة في إتخاذ القرارات الرئيسية.

### المحاضرة الخامسة

#### مشكلات الإدارة العامة المقارنة وآفاقها

##### مشكلات الإدارة العامة المقارنة

يواجه التحليل المقارن مجموعة من المشاكل تتصل أساسا بمنهج وأدوات البحث المقارن والتي تستخدم للتوصل إلى دراسة مقارنة علمية، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المشاكل وفي مقدمتها:

##### 1- المفاهيم

إن عدم دقة المصطلحات يمثل أحد جوانب الضعف الأساسية في البحث الإداري المقارن، حيث أنه لا يوجد إتفاق بين الدارسين للإدارة العامة حول معنى المفاهيم فعلى سبيل المثال: مفهوم البيروقراطية قد يعني النظام الإداري ككل، وقد يعني مجموع الإجراءات التي يجب إتباعها في العمل الحكومي، وقد تعني السلطة والنفوذ التي يمارسها الموظف العام، ومفهوم الحكومة الذي يشير إما للسلطات الثلاث أو إلى السلطة التنفيذية وحدها. إضافة إلى أن المفاهيم الإدارية غالبا ما تتغير فوظيفة الدولة لم تعد كما كانت في السابق.

ومن المشكلات أيضا التي تواجه تحديد المفاهيم قضية الترجمة فبعض مصطلحات الإدارة العامة من الصعب تعريبها لما يفقدها من دلالتها الحقيقية، ولحل هذه الإشكالات وجب التوجه إلى مفاهيم ذات مستوى عال من العمومية كتعريف الحكومة بأنها: (الأداة الرسمية التي من خلالها يتم طرح وبلورة وتنفيذ القرارات بشكل قانوني وقد قصد بهذا التعريف أن يكون شاملا ليحوي الدول كافة سواء كانت متطورة أو متخلفة، ديمقراطية أو إستبدادية. بالإضافة إلى ضرورة تنويع المجتمعات التي تكون هدفا للدراسة المقارنة.

##### 2- جمع المعلومات

تعتمد الدراسة المقارنة على معلومات مباشرة وغير مباشرة، فالمعلومات المباشرة مصادرها الإستبيان، المقابلة والملاحظة، ولكن هذه الأدوات غالبا ما تواجه صعوبات منها أنه غالبا ما تحيط بهذه الأمور السرية لا سيما في الدول النامية، كما أنه في حالة الإستبيان تثار مشكلة إختيار العينة والدقة في إعداد وتطبيق الإستبيان وعدم تجاوب أفراد العينة في الإجابة على الإستبيان.

أما مصادر المعلومات غير المباشرة تتمثل في الإحصاءات الرسمية والوثائق ولكن هذه المصادر لا يعول عليها كثيراً لأنها لا تحاكي واقع الممارسة الفعلية وتركز على الأوضاع الرسمية.

### 3- تداخل النظام الإداري مع الأنظمة الأخرى

إن تداخل الأنظمة الإدارية مع أنظمة أخرى كالنظام السياسي يجعلها كفرع في إطاره حيث أنه من الصعب الفصل بين الإدارة والسياسة وفهم واحدة دون الأخرى، وهذا ما يظهر عند محاولة المقارنة بين الأنظمة الإدارية المختلفة حيث أن هذه المقارنة يجب أن تنطلق من الفهم بأن الإدارة ليست إلا جزءاً من عمليات النظام السياسي، وهذا ما يعني أن دراسة الإدارة العامة المقارنة متصل اتصالاً مباشراً مع الدراسات السياسية المقارنة للأنظمة السياسية وهذا ما يعرقل عمل الباحثين للتوصل إلى مقارنات محددة ودقيقة لهذه الظاهرة.

### 4- موضوعية الباحث

تقوم موضوعية الباحث إما بأنه يكتب عن أوضاع معينة في مجتمعه أو أنه قد يكون مدفوعاً بمصلحة ما تخصه شخصياً أو تخص مجتمعه وذلك ما يلاحظ من عدم نقد الباحثين لأنظمتهم في الدراسات التي يقومون بها، وحتى وإن كانوا حياديين ويقومون ببحث يدرس بلداً غير بلدهم ونظاماً لم ينشأوا عليه فإنهم سيكونون أمام أوضاع لا يستطيعون أن يحيطوا بها لأنها ليست بيئتهم بما فيها من عقائد ومعتقدات وقيم وتنظيمات غير رسمية تؤثر على أوضاعها الإدارية.

### آفاق الإدارة العامة المقارنة

هنالك عدة موضوعات بدأت الآن تشغل بال المهتمين بالإدارة العامة المقارنة من أهمها:

#### 1- تعيين الحدود

ربما لا زال لحد الآن الخلاف قائماً حول الحدود الملائمة لميدان الإدارة العامة المقارنة فغالباً ما كانت الدراسات المقارنة مندمجة إلى حد كبير في فرع إدارة التنمية حيث احتلت هذه الإدارة حصيلة جهود الباحثين في الإدارة العامة المقارنة وذلك ما يظهر في المنشورات والكتب التي كانت عناوينها تحمل كلمة تنمية أو تنمية دون أية إشارة إلى كلمة مقارنة.

وكل الدراسات أثبتت أن مجال الدراسة المقارنة للإدارة العامة متنوع حيث أنه يعالج كل المواضيع سواء كانت سياسية، إقتصادية أو إجتماعية.

#### 2- دراسات المناطق

هذا ما يعني دراسة الأنظمة والمنظمات الإدارية في منطقة معينة من مناطق العالم وهي دراسة إختيارية يقوم بها فريق من الباحثين من ذوي الإختصاصات المختلفة (جغرافيون، تاريخيون، إقتصاديون، تربويون، سياسيون وعلماء إدارة)، وأغلب هذه الدراسات تقوم بها المنظمات الدولية المتخصصة التابعة لمنظمة إقليمية كالجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة الوحدة الإفريقية.

وهذه المنظمات هي: المنظمة العربية للعلوم الإدارية والمركز الإفريقي للبحث الإداري والتدريب من أجل الإنماء والمركز الآسيوي لإدارة التنمية، وهذه المنظمات تسعى بالدرجة الأولى لمواجهة المشاكل الإدارية في التنمية القومية ووسائل تحسين قدراتها ومهاراتها الإدارية لمواجهة متطلبات التنمية.

### 3- الإختلال بين التنظير والتطبيق

إن دراسة الإدارة العامة المقارنة غالباً كانت تركز على المدخلات وتتجاهل المخرجات للنظام الإداري أي أنها لم تخرج عن إطارها النظري.

إن نجاح علم الإدارة العامة المقارنة يعتمد على تكوين افتراضات ومفاهيم عامة حول السلوك الإداري وليس فهم جانب أو دولة بعينها، حيث أن التنوع بين الدول سواء من حيث المساحة، عدد السكان، درجة الإستقرار السياسي والإيديولوجي، مستوى التنمية الإقتصادية، الظروف التاريخية وطبيعة المؤسسات الحكومية كلها عوامل تؤدي إلى إتساع إطار دراسة الإدارة العامة المقارنة ولذلك كان ضرورياً على الكتاب تقديم دراسات لحل المشاكل الملحة مثل تنظيم السكان وحماية البيئة وإنتاج الغذاء. ولكن كما يقول العلماء في هذا المجال (إن حركة الإدارة العامة المقارنة لم تنتج معلومات أو معرفة مفيدة للمجتمع وليست القضية أن الإنتاج كان دواءً رديئاً ولكن لم يكن هنالك دواء على الإطلاق).

## المحاضرة السادسة

### خصائص الأنظمة السياسية وتقسيم السلطات

يمكن تعريف النظام السياسي على أنه مجموعة عناصر مجتمعية متفاعلة فيما بينها ، وفق نمط سياسي وقانوني معين ، في بيئة محلية وإقليمية وعالمية ، من خلال مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية ، لتحقيق أهداف تنموية وأمنية قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى.

يتميز النظام السياسي بالخصائص الآتية:

- 1- امتلاك النظام السياسي سلطة عليا في المجتمع ، ومن ثم تكون قوانينه وأنظمتها وقراراته ملزمة للجميع.
- 2- تحكم علاقات عناصر النظام السياسي قواعد قانونية وسياسية ، ومن ثم فهو يتمتع باستقلال ذاتي نسبي أكثر من أي نظام فرعي آخر من أنظمة المجتمع.
- 3- يكون تأثير النظام السياسي في المجتمع ، أكثر من أي نظام فرعي آخر.
- 4- يتفاعل النظام السياسي مع النظم الفرعية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كونها البيئة التي يتحرك فيها وعلى أساسها.

يؤدي النظام السياسي مجموعة وظائف منها:

- 1- تحديد أهداف المجتمع والدولة التي تتركز حول الرفاهية والأمن.

- 2- تعبئة طاقات المجتمع وضمان مشاركة ابنائه في تحقيق الرفاهية والأمن.
- 3- دمج العناصر التي يتألف منها المجتمع ، أو توحيدها ، لتعزيز عناصر قوة الدولة ومن ثم ضمان مصالحها وتحقيق اهدافها.
- 4- المطابقة بين الحياة السياسية ، كما هي ممارسة ، مع القواعد القانونية والسياسية الرسمية، أي اضافة المشروعية على العملية السياسية ومن ثم النظام السياسي نفسه.
- 5- تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين.

يمكن تقسيم السلطات في الأنظمة المعاصرة الى:

#### أ- السلطة التنفيذية

يقع على عاتق السلطة التنفيذية تنفيذ ما تقرره السلطان التشريعية والقضائية ويختلف تشكيل السلطة التنفيذية من نظام إلى آخر. فالنظام الرئاسي يتم بها انتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب، وبعد ذلك يقوم الرئيس بتعيين الوزراء. أما في النظام البرلماني فقد يكون منصب الرئيس أو الملك منصب فخري، عندها يتولى رئيس الوزراء قيادة البلاد، ويتم تشكيل الحكومة من قبل الاغلبية البرلمانية، أو من خلال ائتلاف لمجموعة من الاحزاب السياسية، وينظر الى التجربة الامريكية كأفضل تجربة رئاسية في العالم بينما التجربة البريطانية من افضل النماذج على الطريقة البرلمانية. ومن وظائف السلطة التنفيذية:

- 1- حق اقتراح القوانين التي ترفعها للسلطة التشريعية.
- 2- حق الاعتراض على القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية.
- 3- حق إصدار اللوائح والأنظمة.
- 4- المفاوضات وعقد المعاهدات.
- 5- اعتماد السفراء وقبولهم وقيادة السياسة الخارجية في المحيطين الإقليمي والدولي.
- 6- منح الأوسمة.
- 7- العفو الخاص.
- 8- حماية الوطن في وجه المخاطر الداخلية والخارجية.
- 9- تعيين كبار موظفي الحكومة.
- 10- تقديم الموازنة للبرلمان بعد إعدادها من قبل وزارة المالية.

#### ب- السلطة التشريعية

هي سلطة يتم انتخابها من قبل الشعب مباشرة وبشكل دوري لمدة معينة تختلف من دولة الى أخرى، بالإضافة الى اختلاف عدد النواب، وللسلطة التشريعية نظام للانعقاد والحل والدعوة للانعقاد والاجازة، وتختلف تسميتها من دولة لأخرى. ومن وظائف السلطة التشريعية:

- 1- اقتراح مشاريع القوانين وإقرارها بعد مناقشتها بالقراءات المختلفة.
- 2- مناقشة سياسة الحكومة داخليا وخارجيا.
- 3- إقرار الموازنة العامة بعد إعدادها وتدقيقها من قبل السلطة التنفيذية.
- 4- إقرار العفو العام بعد صدوره من السلطة التنفيذية.

- 5- سحب الثقة من الحكومة أو أحد أعضائها خاصة في الديمقراطيات البرلمانية كما هو الحال في بريطانيا.
  - 6- مساءلة الحكومة أو أحد أعضائها كما هو الحال في النظام البرلماني.
  - 7- مراقبة السلطة التنفيذية في سياساتها وسلوكها العام.
- ت- السلطة القضائية**

وتمثلها المحاكم المختلفة بأنواعها المتعددة والتي تبدأ من محاكم البداية وتنتهي بالمحاكم العليا والمحاكم الدستورية حيث تقوم بالوظائف الآتية:

- 1- تنظم العلاقة بين الأفراد.
- 2- تنظم العلاقة بين الأفراد والدولة.
- 3- فض المنازعات.
- 4- مراقبة السلطتين التشريعية والتنفيذية ومدى التزامهم بالدستور.
- 5- حماية حقوق الناس وحررياتهم الأساسية ومنع انتهاكاتهما.
- 6- إقرار مدى دستورية التعديلات التي تتخذها السلطة التشريعية خاصة فيما يتعلق بالتعديلات التي تجرى على الدستور.